المسـألة الطائفية فى مصر

بين الولاء الوطنى والانتماء الدينى

(١٩١٠ ــ ١٩١٢)

بقـلم
دكتور محمد كمال يحيى
كليــة السياحة ــ جامعة حلوان

ان الباحث ليستشعر كثيرا من الحرج والمسـئولية ، عندما يتناول قضية كقضية الوحدة الوطنية ــ وتبلغ درجة الحرج والمسئولية حد الدقة والحساسية عندما يتعرض للعقيدة الدينية ، والانتماء الوطنى • لكن الدراسة الجادة والمنهج الموضوعى للبحث ، بالاضـافة الى الرغبة الصادقة فى الوصول الى الحقيقة المجردة ييسر الكثير من هذه الصعوبات•

فمن المعروف أن مصر قد رزحت تحت الاحتلال الرومانى فى عام ٣٠ قبل الميلاد ، وأصـبحت ولاية ضـمن الامبراطورية الرومانية ، عاصمتها الاسـكندرية • وفى النصف الأول للقرن الميلادى الأول ، انتقلت المسيحية الى مصر على يد القديس مرقص ، الذى كان من أشد المؤمنين برسالة المسيح ، وأحد الانجيليين الأربعة ، فكتب الانجيل باللغة اليونانية واسـتقر به المقام فى الاسكندرية ، وسمى أتبـاعه بالأقباط • وعلى مدى العقود التالية ، لقى الأقباط فى مصر على أيدى الرومان الشىء الكثير من الظلم والاضطهاد ، حتى جاء الفتح الاسلامى، فمنحهم حرية العقيدة ، وممارسة طقوسهم الدينية ، فى اطار الدولة الاسلامية الكبرى •

وتعايش المسلمون فى مصر ، جنبا الى جنب مع اخوانهم الأقباط لايكدر صفو العلاقات بينهم انتماء أحدهم الى عقيدة دينية تختلف عن الاخر ، بل استشعر الجميع انتماءهم الى وطن واحد يجمع بينهم ويشد بعضهم الى بعض — بل ان الكوارث التى كانت تنزل بالبلاد كانت لا تفرق بين مسلم وقبطى ، كما أن كثيرا من الاحتفالات العامة كان يشترك فيها الجميع ، مثل استقبال الولاة الجدد ، ووفاء النيل •

ومع ذلك ، فاننا نجد أن بعض الأحياء ، فى نهاية القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، كانت لازالت مقصورة على المسلمين ، مثل حى الخليفة ، وحى السيدة زينب فى القاهرة ، أو منية البصل فى الاسكندرية • أما فى المدن الصغيرة ، فقد ظلت التفرقة الدينية صامدة بشكل أكبر — وكانت الغالبية الساحقة من الأقباط يعيشون فى قرى مختلطة ، وليس فى قرى مقصورة على الأقباط — ولكن عادة ماكان المسلمون والأقباط يسكنون فى أنحاء خاصة بهم من القرية • هذا ، وقد احتفظت الجماعات الدينية فى هذا المجال ، وكذلك فى المجالات الأخرى بقدر كبير من أهميتها الاجتماعية طوال القرن التاسع عشر •

وبوجه عام ، كان جميع الأشخاص الذين يمارسون مهنة حضرية معينة ينتمون الى جماعة واحدة ، بينما التجارة ، كان يمارسها أناس ينتمون لأكثر من جماعة واحدة — وكانوا فى العادة يكونون طوائف حرفية منفصلة • واذا كانت الجماعة الدينية قد احتفظت بحيويتها كوحدة اجتماعية ، الا أن الوضع الاقتصادى ، والحالة الاجتماعية ، والنفوذ السياسى لرؤساء وموظفى المؤسسات الدينية قد اضمحل بشكل كبير خلال القرن التاسع عشر ، ولم تعد الجماعات الدينية تشكل هيئة عامة من أجل أغراض ادارية • ففى يناير عام ١٨٥٥ — صدر قرار بالغاء الجزية — وهى ضريبة خاصة كانت تفرض على الجماعات غير المسلمة — وقد أدى هذا الى حرمان الموظفين الدينيين

التابعين للاقليات من كثير من مهامهم الادارية • كما ضعف رجال الكهنوت الأقباط ، بسبب الدسائس والمؤامرات والمشاجرات المستمرة ، وبسبب تزايد نشاط المبشرين من البروتستانت والكاثوليك [1] •

على أن الشعور بالخلاف الحاد بين الأقباط والمسلمين ، بدأ فى أواخر عصر الحكم العثمانى لمصر ، وسعى الدول الأوربية الى اقتطاع أجزاء من أملاكها المترامية الأطراف — فكان أن أصدرت الدولة (الخط الهمايونى) المؤرخ فى ٦ فبراير ١٨٥٦ لتنظيم شئون الطوائف المسيحية الداخلة فى نفوذها — حيث أباح اقامة الكنائس ، أو ترميمها بترخيص من الباب العالى — وقد ورد فى هذا الشأن ، النص الاتى :

« ولا ينبغى أن يقع موانع فى تعمير وترميم الأبنية المختصة باجراء العبادات فى المدن والقصبات والقرى التى جميع أهاليها من مذهب واحد ولا باقى محلاتهم ، كالمكاتب ، والمستشفيات ، والمقابر ، حتى هيئتها الأصلية — لكن اذا لزم تجديد محلات نظير هذه ، فيلزم ، عندما يستصوبها البطرك ، أو رؤساء الملة ، أن تعرض صورة رسمها أو انشائها الى بابنا العالى ، لكى تقبل الصورة المعروضة ، ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق ارادتى السنية الملوكانية ، أو تبين الاعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بظرف مدة معينة — واذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين ، يعنى غير مختلطين بغيرهم ، فلا يقيدوا بنوع ما من اجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة فى ذلك الموضوع ظاهرا وعلنا — أما فى المدن والقصبات والقرى التى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان ، فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعا للاصول السابق ذكرها

---

(١) ج بير ، ترجمة الدكتور عبد الخالق لاشين ، وعبد الحميد الجمال « دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة » — القاهرة ١٩٧٦ ، ص٤٠٤

فى المحلة التى تسكنها على حدتها ـ لكن ، متى لزم أبنية يقتضى انشاؤها جديدا ، يلزم أن يستدعى بطاركتها ، أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى ، فتصدر رخصتنا السنية عندما لاتوجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التى تتوقع من طرف الحكومة فى مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شىء » (٢) .

ويبدو أن الحصول على تراخيص لاقامة كنائس جديدة لم يكن بالأمر الهين من وجهة النظر القبطية ، فكان الأقباط يلاقون صعوبات جمة ، بالاضافة الى التعقيدات الادارية التى توافرت فى دولاب العمل الحكومى تحت الادارة العثمانية ـ حتى اذا ذاعت دعوة السيد جمال الدين الأفغانى الاصلاحية ، اهتبلها السلطان عبد الحميد الثانى فرصة لمساندة دعوته الى الجامعة الاسلامية ، باعتباره خليفة للمسلمين . وكان هنا رد الفعل لدى الأوساط القبطية ، وماسيكون عليه وضعهم ، أمام هذا الخلل الذى حدث فى التوازن القائم بين الأغلبية المسلمة ، والأقلية القبطية .. وانبرى الفكر القبطى يدعو الى أن دور مصر الحضارى ، هو استمرار لوجودها القديم منذ العصر الفرعونى ، بصرف النظر عن الديانات التى تعاقبت عليها ـ وأن المواطن القبطى سليل العنصر المصرى القديم ، وأنه الوريث الوفى لحضارة مصر القديمة ، وأن عليه أن يعمل على احياء هذه الحضارة فى مختلف الحياة ، كالفن والأدب وأساليب الحياة اليومية ـ ووقفه تلامذة جمال الدين الأفغانى ، الذين تشربوا فكرة الجامعة الاسلاميه أمام هذه الدعوة للحفاظ على وحدة العالم الاسلامى ، ورأوا أن مصر تستمد مقوماتها الفكرية والحضارية والوجدانية من الاسلام ، وأن الانتماء الطبيعى هو للجامعة الاسلامية ، التى تضم كل

---

(٢) جمال بدوى ، الفتنة الطائفية فى مصر ، جذورها وأسبابها (د . ت) ـ القاهرة ، صص٧٣ ـ ٧٤ .

الشـعوب التى تعتنق الاسـلام ، بصرف النظر عن انتماءاتها العرقية أو القومية ـ وأن عقيـدة الاسـلام قد نسـخت كل ما سـبقها من عقائد وأديان •

وقد أسـهمت هذه العـوامل التاريخية والموضـوعية فى تباعد عنصرى الأمة المصرية ، والى وجـود روح التنـافر بينهما ـ حقيقة أن العنصرين قد اتحدا فى ثورة ١٨٨١ الوطنية ، فشـاركا فى العريضة التى طالبت بطرد الأجنبى سـنة ١٨٧٩ ـ الا أن ما صـاحب هزيمة الثورة العرابية من مهاجمة المتظـاهرين والقوات المتقهقرة فى الهجوم على الأقباط ، قد جعلهم يبتعدون عن الحركة الوطنية ـ واسـتغل الاسـتعمار هذه الظروف من التناقض بين الطائفتين فى زيادة اضرام نيرانهـا ، وأوعز بأن الحركة الوطنيـة تعنى اخضـاع الأقلية القبطية لحكم اسـلامى يضطهدها •

وتمادى المحتلون فى اسـتغلال هذا الانقسام ، وعملوا على تصعيد الخلافات بين الجانبين ، وفضـلوا فى بداية الأمر تعيين المسـيحيين من أهل الشـام فى الوظائف الكبرى ـ وهم الذين كانوا قد هربوا من سـيطرة واضطهاد السـلطان عبد الحميد ، وتدخل اللورد كرومر فى الأمر ، وعدل اللوائح ، بحيث تقضى بأن يعامل السوريون فى هذا المجال على قدم المساواة مع المصريين ، اذا كانوا قد ولدوا فى مصر ، أو مضى على اقامتهم بها خمسـة عشر عاما • ويعـزو كرومر تذمر المصريين من السـوريين المسـيحيين ، الى العامل الدينى ـ لكن يلاحظ هنا أن الأقباط المصريين كانوا يشـعرون بنفس الاستياء ـ خاصة وأن السوريين المسيحيين كانوا ، هم واليونانيون ، يكونون فئة المرابين المكروهة ، والمنتشرة فى الريف المصرى ـ وكان بعضهم وكـلاء لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والسـاعين من الأجانب الى الحصول على عقود اسـتغلال ، حين بدأ رأس المال الأجنبى يتدفق على مصر ، ويثير حسـد ومخاوف المصريين • وكان بعضـهم يعملون عمـلاء

للاحتلال ، وآخرون أشد تحمسا للاحتلال من المحتلين أنفسهم ، ويبدون عداء سافرا للحركة الوطنية فى مصر . من هؤلاء ، كان أصحاب جرائد المقطم ، والمشير فى الصحافة — وكان منهم فى خدمة الحكومة المصرية ، مثل : عبد الله صغير ، رئيس البوليس السرى ، ومالحم شكور ، وكيل المخابرات الحربية — وكان بعضهم يشغل وظائف عليا ، الأمر الذى أثار حسد المصريين ، مثل سابا باشا ، مدير عام مصلحة البريد [٣] — وهوارى بك ، ومشاقة بك فى نظارة المالية وفريد بك بابا زوغلى فى نظارة الاشغال [٤] .

---

(٣) ذكر القنصل الأمريكي بالقاهرة ، فى رسالة بعث بها الى حكومته فى واشنطن — أن جوزيف سبا باشا هذا قد منح لقب (سير) من الحكومة البريطانية وأنه قد عين فى وزارة محمد سعيد باشا التى أعقبت وزارة بطرس باشا غالى كوزير للمالية . وفى نبذة عن حياته ذكر التقرير أنه مصرى المولد ، سورى الأصل ، مسيحى الديانة ، على المذهب الكاثوليكى ، وأنه المسيحى الوحيد فى وزارة سعيد باشا — فى حوالى ٥٨ من عمره ، وله صلات بالأعمال البريدية — وكان آخر عمل له قبل توليه وزارة المالية ، مدير عام مصلحة البريد منذ عام ١٩٠٧ ، بعد خدمة قضاها فى هذا المجال بلغت عشرين عاما ومثل القطر المصرى ثلاث مرات فى مؤتمرات الاتحاد الدولى للبريد ونتيجة لخدماته ، منحته الحكومة المصرية (الوسام المجيدى) ، ثم (الوسام الاسماعيلى) ، ثم منحته الحكومة البريطانية « نوط » قائد الفرسان من درجة (سان ميشيل) ، ثم من درجة (سان جورج) ثم منحته ايطاليا (الوسام العظيم) لايطاليا ، ومنحته النمسا وسام جوزيف ذات النجمة ومنذ احالته الى التقاعد من خدمة البريد ، استغل نشاطه فى شركة مياه القاهرة ، الذى سبق تنظيم مرفق البريد فى تركيا ، لكنه اعتذر عن قبول الدعوة .

حول هذه التفاصيل وغيرها ، أنظر :

National Archieves Microfilm Pubiications,
Microfilm Copy, No. 571 - Roll 2 - 883.,
O.O 17 - 180. No. 629, February 26, 1910.
Subject : (The New Egyptian Government).

(٤) دكتور محمد جمال الدين المسدى — الاحتلال والحركة الوطنية فى مصر فى أوائل القرن العشرين . المجلة التاريخية المصرية — المجلد ٢٢ سنة ١٩٧٥ ، ص٨١ .

وفى مرحلة تالية ، سعى كرومر الى تقريب الأقباط اليه بتعيينهم فى بعض المصالح الأميرية ، خاصة وأن الكثيرين منهم كانوا قد تلقوا تعليما فى المدارس الأجنبية ، وساعدت هذه السياسة الاستعمارية فى خلق جيل من الأقباط مال الى الانجليز بحكم الثقافة الاستعمارية التى تشربها •

ولم يكتف كرومر بذلك ، بل أثار المسلمين ، بأن رمى الاسلام بأنه « يحول دون المشاركة فى حياة الحضارة الانسانية » — وشاركه فى ذلك كتاب كثيرون من الاستعماريين ، الذين حرصوا حرص كرومر على تكريس الشقاق الدينى ، والعمل على بلورة أيديولوجية دينية مسيحية معادية للاسلام ، لشق الصف الوطنى — ومن هؤلاء (ستانلى لين بول) — الذى هاجم الاسلام أيضا ، وعده فاشلا عن التطور بما « يتلاءم مع تطور العصر » • ومنهم كاتب استعمارى آخر ، هو (ديزى) — الذى حرص على أن يثير الأقباط بترديده أن الصحف الوطنية كانت مستحسنة اضطهاد الأقباط واحتقارهم [٥]

وفى الوقت الذى عمل فيه الاستعماريون على نسبة كل شىء الى التعصب الدينى ، خاصة مع انبعاث الحركة الوطنية ، كان الاحتلال قد خلق صحافة قبطية تدعو الى الاحتلال وتمجده — مثل جريدة (الوطن) التى لعبت دورا خطيرا من بعد فى اشعال نار الأحقاد الدينية ، بل والعمل على ايجاد فتنة فى البلاد • ويؤكد الخديوى عباس حلمى الثانى فى مذكراته [٦] سعى الانجليز الى التفرقة بين عنصرى الأمة ، بقوله : « أن سياسة (فرق تسد) ليست حكمة انجليزية ، ولكنها احدى القواعد النادرة التى شاءت انجلترا أن تقبلها من العالم اللاتينى

---

(٥) مصطفى النحاس جبر — سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ، ١٩٧٥ — ص١٠٠ •

(٦) التى نشرت بجريدة « المصرى » — مايو — يوليو — ١٩٥١ •

•• ولقد كان الانقسام والفرقة شاملة فى مصر بفضل اللورد كرومر — وكان جواسيس قلم المخابرات البريطانية يعرفون كيف يفتحون لأنفسهم كل الأبواب وكنت تجدهم فى كل طبقات المجتمع » •

كان من نتيجة هذا الانقسام الحاد الذى أحدثته السياسة الانجليزية فى وحدة الكيان المصرى ، أن ظهرت جريدة (مصر) لتعبر عن الثقافة المصرية القديمة ، مدعية أن الأقباط هم ورثة هذه الثقافة وتزعم هـذا الاتجاه (أخنوخ فانوس) — أحد خريجى الجامعة الأمريكية ببيروت ، وقائد حركة الشبيبة القبطية الذى دعا الى احياء اللغة القبطية التى اندثرت فى أعقاب الفتح العربى الاسلامى — وفى مايو ١٨٩٧ ، بعث فانوس الى كرومر بمذكرة ، تضمنت مطالب الأقباط المصريين ، ونادت بوجوب جعل الأحد من كل أسبوع عطلة ، كما أرسلت صيحاتها بجعل الأعياد المسيحية أعيادا قومية (٧) • ثم توج فانوس عمله الانقسامى ، باعلان تأسيس الحزب المصرى بزعامته ، والذى جاء برنامجه صورة من الدعاوى الاستعمارية ، التى وضع أساسها كرومر (٨) • وكان معظم رجال الحزب المصرى ينحدرون من العائلات القبطية الثرية ، التى تراكم رأس المال فى أيديها نتيجة الاشتغال بالتجارة الخارجية • وقد أعلنت الدوائر الاستعمارية عن ابتهاجها بتكوين ذلك الحزب ، كوسيلة لانقسام الوطنيين ، وأكدت ارتباط المبادىء التى نادى بها فانوس ، بما نادى به كرومر فى الكتاب الأزرق (٩) •

كان توقيت الاحتلال لتعيين بطرس غالى رئيسا للوزراء فى

---

(7) Dr. Raouf Abbas Hamed, The Copts under British Rule in Egypt (1882—1914) - Egyptian Historical Review, vol. 26—1979- p. 53.

(٨) انظر نص برنامج الحزب — نقلا عن جريدة المقطم — فى « الطليعة » عدد فبراير ، ١٩٦٥ .

(٩) مصطفى النحاس جبر — المصدر السابق ، ص١٠٧ .

١٢ نوفمبر ١٩٠٨ فى وقت تصاعدت فيه الأزمة بين الطائفتين ، تصعيدا جديدا لسياسة التفرقة ، عمق من شكوك المسلمين تجاه الأقباط ـ كما أن تعيينه لم يكن تنفيذا لسياسة السعى فى ترضية المصريين باصلاحات زهيدة القيمة كما ذهب البعض ـ وانما كان لأن جورست أراد بتعيينه « ايجاد هوة كبيرة بين عناصر الأمة المصرية » ـ ويعترف ستورز ، بأن جورست هو الذى نصح الخديوى بتعيين بطرس غالى فى هذا المنصب • وكان استورز ، وأمثاله من الاستعماريين ، يعرفون الى أى مدى يمكن أن يثير تعيين واحد مثل بطرس الشعور الاسلامى فى مصر ، ليس فقط لأن بطرس كان مسيحيا فحسب ، وانما لأن المصريين كانوا يعتبرونه خائنا ، فهو الذى سافر مع الخديوى الى لندن فى صيف عام ١٩٠٨ ، وتفاهم مع الانجليز حول السياسة الجديدة فى أعقاب تعيين جورست ـ وكان من قبل مستشاره وسفيره فيما كان ينشب بينه وبين كرومر من خلاف ـ وهو الذى وقع اتفاقية ١٨٩٩ ، حين كان وزيرا للخارجية ـ كما أنه هو الذى أصدر قرارا بتشكيل المحكمة « المخصوصة » ، الخاصة بحادثة دنشواى حين كان وزيرا للعدل بالنيابة ، ورأس هذه المحكمة بنفسه •

وقد كان موقف الزعيم محمد فريد من تعيين بطرس باشا غالى هو الترقب والانتظار ـ وعبر عن موقفه هذا بما كتبه فى « اللواء » بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ ـ حيث قال : « اختار سمو الأمير ، سعادة بطرس باشا غالى لرياسة الهيئة الحكومية الجديدة ، ووافقه المعتمد البريطانى ، بعد استشارة نظارة خارجية انجلترا على ما يقال ـ ولم يختره سموه الا لثقته به ، وخبرته له السنين الطوال ، اذ كان يعتمد على سعادته فى حل كثير من المشكلات التى كانت تقع بين سموه ، وبين اللورد كرومر • ونحن لانبدى رأيا فى سعادة الرئيس الجديد ، بل نجتهد فى نسيان ماضيه ، ونأمل أن يمحو بخدماته الجديدة مانقش

فى الأذهان من تأثير أعماله الماضية ، ونحكم على أعماله فى مركزه الجديد » [١٠] ٠

وقد استهل بطرس باشا عمله فى الوزارة التى رأسها ، بكبت الحريات فأعاد فى مارس ١٩٠٩ العمل بقانون المطبوعات القديم ، الذى فرض على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة ، بأن يحصل على رخصة من وزير الداخلية ، نظير ضمانة جسيمة ، فاذا لم يفعل ذلك ، عوقب بعقوبات صارمة ، وقد يعاقب بمصادرة ماله فى أحوال معينة — وهذه الرخصة قد لاتعطى ، وقد تسحب ، على حسب الارادة — وقد تعطل الصحف بمجرد أن يصدر من وزير الداخلية أمر بذلك ، بعد انذارين ،أو بقرار من مجلس الوزراء بدون أى انذار [١١] ٠

وقد كان لاحياء قانون المطبوعات القديم من الأثر فى ازدياد الهياج ، ماكان لشانق دنشواى ذاتها — فقد عطل ، وأوقف عدد كبير من الصحف الوطنية ، وحكم على محرريها وكتابها بالسجن ٠ وأول جريدة ذهبت ضحية لقانون المطبوعات ، هى « اللواء » — التى أرسل محررها — عبد العزيز جاويش — الى السجن فى الحال ، ثم مالبثت أن عطلت ، وأوقفت جرائد وطنية أخرى ٠

كان اضرابات عمال ترام القاهرة فى أخريات عام ١٩٠٨ ، واضراب الأزهريين فى عام ١٩٠٩ ، مؤديا بالحكومة الى اتباع سياسة سن قوانين الارهاب ضد الصحافة — وكان بطرس غالى ، ومن ورائه الجرائد القبطية ، من أكثر مؤيدى قانون المطبوعات — وأخذت جريدة « مصر » تبرر صدور هذا القانون الرجعى ، بأنه نتيجة سياسة

---

(١٠) عبد الرحمن الرافعى — محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٦٢ — ص٩٨ ٠

(١١) دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى — تاريخ مصر السياسى ، من الاحتلال الى المعاهدة — القاهرة ، ١٩٦٧ — ص٧٣ ٠

« الطيش والحماقة » ثم تبعت جريدتا « مصر والوطن » ذلك بتأييد وسائل القمع البوليسية ضد مظاهرات الجماهير احتجاجا على القانون — ثم شغلت الخلافات الداخلية الأقباط فى شهرى مايو ويونيو ١٩٠٩ — ولكن الجريدتين سرعان ما عادتا الى مسرح الأحداث السياسية ، عندما كان الاحتلال يشن حملاته على سياسة مجلس الشورى ، ومطالبته المستمرة بالدستور • ورغم أن المناقشة فى مجلس الشورى لم تكن تتعلق بحقوق الأقباط أو المسلمين ، فان حملة الجريدتين لم تتوقف ، وسارت فى اتجاه واحد مع الجرائد الاستعمارية فى الادعاء بعدم أحقية مصر للدستور [(١٢)] •

على أن السياسة الخرقاء التى اتبعها بطرس غالى فى معالجة تعاظم الوعى القومى ، أدت الى زيادة الأمور تعقيدا — فأصدر قانون النفى الادارى ، الذى وضع فى يد السلطة الادارية حق نفى الأشخاص ، الذين ترى أنهم خطرون على الأمن العام ، الى جهة نائية بالقطر — ثم ختم حياته السياسية بدخوله مع شركة قناة السويس فى مفاوضات لمد أجل امتيازها أربعين سنة أخرى ، فى مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، ونصيب سنوى من الأرباح •

وقد أثبتت الدراسات المستفيضة حول هذا الموضوع ، أن السير ألدون جورست ، كان وراء هذا المشروع — اذ رأى ، بعد مرور عام على تعيينه بالقاهرة ، أن يعاون المستشار المالى فى ايجاد حل للموقف الصعب الذى أوقع نفسه فيه ، بتصرفه فى أموال الاحتياطى الخاص بصندوق الدين ، وذلك من غير أن يلجأ الى الاقتراض ، خاصة وأن سلفه قد شغل منصبه خمسا وعشرين سنة ، دون أن يتبع ذلك الأسلوب — فبدأ يتخابر مع شركة القناة ، كى تعطى مصر المال اللازم ، لقاء مد أجل الامتياز مدة جديدة • وعندما عرض هذا

---

(١٢) مصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ، ص١٠٨ •

الحل على الحكومة المصرية ، اعترض عليــه بعض النظار [١٣] • ثم تسربت أنبــاء هذا المشروع ، وعده المصريون تحديا كبيرا لمشــاعرهم واســتطاع محمد فريد أن يحصــل على نسخة منه ، نشرها فى جريدة « اللواء » ، وعلق على المشروع فى مقالين ، وبين الخسارة التى تعود على مصر من تنــفيذه ، وفند الأسباب التى بنى عليها المســتشار المالى تبريره لعقده — ولم يكتف بذلك ، بل أرسل برقيات لكل من الخديوى ورئيس النظار والأمير حسين كامل رئيس الجمعية العمومية ، يحذرهم فيها من الخطر الداهم الذى يصيب البــلاد من ابرام هذا الاتفاق •

وقد أحدثت مقالات وبرقيات محمد فريد ضجة كبيرة فى البلاد وأثارت ثائرتها ، فقامت صحافتها وطوائفها ومثقفوها ، ينادون بوجوب عرض المشروع على الجمعية العمومية قبل البت فيه [١٤] •

واجتاحت البلاد هذه الموجة العارمة من المعارضة ، وأن تركزت بشــكل أساسى على شخصية بطرس غالى ، الذى لم يكن خافيا على أحد أنه آلة فى عجلة الانجليز ، فى الوقت الذى شاع تأييده القــوى للمشروع — واتفقت كلمة الوطنيين على جعل الكلمة النهائية للجمعيــة العمومية فى حسم هذا الموضوع • وفى الجلسة التى عقدتهــا الجمعية فى ١٠ فبراير ١٩١٠ لمناقشــــة الأمر ، احتد النقاش بين الأعضــاء ، وأهان بعضهم البعض الاخر ، وحضر هذه الجلسة — ابراهيم الوردانى — الذى كان ناقما على رئيس الوزراء لأعماله الســياسية • وقد اعترف

---

(١٣) من المدهش حقا ، أن سعد زغلول ، كان من بين الذين اعترضوا على المشروع فى البداية ، لكنــه بعد تغيير الوزارة فى أعقاب مصرع بطرس غالى ، نجح جورست فى حمله على الدفاع عنــه ، مما جر عليــه غضب الرأى العام . أنظر :

عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول — دوره فى الحياة السياسية حتى ١٩١٤ — دار المعارف ، ١٩٧٠ — ص١٨١ .

(١٤) شحاتة ابراهيم ، عظماء الوطنية فى مصر فى العصر الحديث — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ — ص٢٢٩ .

الوردانى فيما بعد ، بأنه فكر فى قتل بطرس غالى من زمن ، ثم صمم على قتله قبل الحادث بأسبوع — وفى ١٩ فبراير ، خارت قواه عن تنفيذ اغتيال بطرس ، وفى يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، نفذ الاغتيال [(١٥)] •

وقد وصف القنصل الأمريكى بالقاهرة حادث الاغتيال — كشاهد عيان — فى تقرير بعث به الى حكومته بواشنطن ، قال فيه :

« كان الوزير فى حوالى الساعة الواحدة من ظهر يوم الأحد الموافق ١٩١٠/٢/٢٠ ، يهبط الاثنين أو الثلاث درجات التى تنتهى بها وزارة الخارجية ، ليستقل عربته ، التى كانت واقفة عند نهاية هذه السلالم وكان بصحبته وزير التعليم ، ووزير العدل ، ومعهما واحد أو اثنين من السكرتارية ، وبعض الخدم — وكان المجنى عليه فى مقدمة هذه المجموعة ، عندما وقف شاب فى مواجهته عند (الدرابزين) — بحيث لايتيسر ملاحظته — ومن مسافة بضعة أقدام — أطلق عليه الرصاص فى جانبه الأيسر من مسدسه • وبينما كان الوزير يترنح ، تقدم القاتل نحوه ، واضعا يده على كتفه ، وأطلق أربع طلقات أخرى فى كتفه ورقبته ، وسمعت طلقة سادسة ، لكن لم يتم العثور على الطلقة الفارغة • وفى هذه اللحظة ، قفز الحوذى ، وقبض على القاتل ، ونقل الباشا الجريح الى المستشفى ، حيث فاضت روحه فى اليوم التالى •

لقد اخترقت الطلقة الأولى الكبد والمعدة ، وخرجت من الجهة الأخرى • وأسم القاتل ، ابراهيم الوردانى ، يبلغ من العمر اثنان وعشرين عاما ، مسلم ، من عائلة محترمة — توفى والده ، وترك بضعة آلاف من الدولارات ، أنفقها فى لندن وسويسرا ، فى دراسة الصيدلة ، وفى الانضمام الى بعض المجموعات السياسية ، المثيرة للهياج • وقد افتتح منذ وقت قريب صيدلية فى القاهرة ، أهملها ، واتجه الى اهتماماته السياسية • وأصدقاؤه هنا من السياسيين المحليين،

---

(١٥) مصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق — ص١١٠ •

ممن يطلقون على أنفسهم « الوطنيين » — (الحزب الوطنى) — وتنطق صحيفة « اللواء » بلسانهم • وجريدة اللواء ، صحيفة قومية ، لازالت تطبع فى صفحتها الأولى اسم منصور رفعت ، المتجنس بالجنسية الأمريكية كمدير سياسى للجريدة — وقد غادر القطر المصرى فى يونيو الماضى وهو لهذا ليس متورطا مع الوردانى فى ارتكاب هذه الجريمة •

لقد أعربت لحكومة الخديوى رسميا ، عن أسفنا لوفاة رئيس الوزراء باسم حكومتنا فى واشنطون [١٦] •

ويذكر الرافعى ، فى هذا الصدد ، أن البلاد قد جزعت لهذا الحادث الخطير ، وأثار دهشة الناس كافة — اذ لم يسبق أن تقدمه اعتداء مثله ، أو يشبهه ، ولم يكن الناس فى مصر قد عرفوا حوادث القتل السياسى منذ عهد بعيد • واذا كان القاتل من شباب الحزب الوطنى ، فقد تشعب التحقيق ، واتجهت تهمة الاشتراك فى الجناية الى لفيف من شباب الحزب [١٧] — وقبض على كثيرين منهم ، ثم أفرج عن بعضهم — وأقامت النيابة الدعوى العمومية على ابراهيم الوردانى ، وعلى ثمانية ، بتهمة مشاركته فى الجريمة ، باعتبارهم جميعا أعضاء فى جمعية من مبادئها استعمال القوة فى الوصول الى أغراضها — وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق • وهؤلاء الثمانية هم : على أفندى مراد (مهندس) — محمود أفندى أنيس (مهندس) — شفيق أفندى منصور و عبده أفندى البرقوقى (طالبان بمدرسة الحقوق) — عبد العزيز أفندى رفعت (مهندس تنظيم) — عبد الخالق أفندى عطية (محام) — محمد أفندى كمال (طالب بمدرسة المهندسخانة) حبيب أفندى حسن (مدرس) •

National Archieves Microfilm Publications., Microfilm Copy, No. 571 - Roll 2 - 883. OO. 17 - 180 - No. 628, February 25, 1910. Subject : (Assassination of Butros Pasha Ghali).

(١٧) أنظر : ملفات التحقيق فى قضية اغتيال بطرس غالى ، المودعة بدار « القضاء العالى » — بالقاهرة .

وقد أحيلوا جميعا الى قاضى الاحالة بمحكمة مصر ــ متولى بك غنيم ، توطئه لاحالتهم الى محكمة الجنــايات • ونظرت القضـــية أمامه يوم ٢٢ مارس ١٩١٠ ، وتولى الدفاع عن المتهمين : أحمد بك لطفى ، ومحمود بك أبو النصر وعبد العزيز بك (باشا) فهمى ، وابراهيم بك الهلباوى ، وعمر بك لطفى ، واسماعيل شيمى بك ، ومحمود بك فهمى حسين ، ومحمد على علوبة بك (باشا) ، والأستاذ محمود بسيونى وأحمد عبد اللطيف بك ، والأستاذ مصطفى عزت • وجلس فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت النائب العام •

وبعد أن سمع قاضى الاحالة مرافعات النيابة ، والمحامين ، أصدر قراره باحالة الوردانى الى محكمة الجنــايات ، بتهمة القتل ، وبأن لا وجه لاقامة الدعوى قبل الثمانية المتهمين بالاشتراك معه •

وحوكم الوردانى أمام محكمة جنايات مصر ــ وكانت برياســة المستر دليروجلى ، وعضوية أمين بك عبد الحميد ، وعبد الحميد بك رضا ، المســتشارين ، وجلس فى كرسى النيابة عبد الخالق باشا ثروت ، النائب العام • وتولى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفى ، وابراهيم بك الهلباوى ، ومحمود بك أبو النصر • وبعد أن سمعت المحكمة الشهود والمرافعات ، أصدرت حكمها يوم ١٨ مايو ١٩١٠ ، باعدام المتهم (١٨) •

ومرة أخرى ، تابع ادوارد بيل ــ القنصل الأمريكى العام بالقاهرة هذه الأحداث ، وبعث الى حكومته بواشنطن بتقرير بالغ الأهمية ، مؤرخ فى ٢٥ أبريل ١٩١٠ ، قبل صدور الحكم على الوردانى بثلاث أسابيع ، جاء فيه (١٩) : « •• يسرنى أن أخبركم ، أنه اعتبارا من ٢١ أبريل (الجارى) بدأت محاكمة قاتل رئيس الوزراء الســابق ــ الشاب المسلم ، الوطنى ، ابراهيم الوردانى ــ ومنذ أن ارتكب الجريمة

(١٨) الرافعى ، محمد فريد ، المصدر السابق ، ص١٨٧ •

(19) National Archives Microfilm Publications., op. cit., No. 660 — April 25, 1910 — Supject : (Trial of the late Late Prime Minister's Assassin).

فى العشرين من فبراير (الماضى) ــ يسعى أفراد الحزب الوطنى الى أبعاد الشبهة عنهم ، ويدفعون انتماء ابراهيم الوردانى لحزبهم وقدسرت هنـــا فكرة مؤداها أن انجلترا ســـوف تســـــعى للانتقام لمقتل رئيس الوزراء ، الذى كان يعضد الحكم البريطانى فى مصر ، ومن ثم نبتت فكرة ايفاد لجنة برئاسة كتشنر باشا ليضرب بيد قوية ، ويعيد للسلطة الانجليزية مكانتها فى البلاد • من ناحية أخرى ، بدأت صحافة الحزب الوطنى نوع من تبرير وقوع الجريمة ، وتقديم المعاذير عنهـــا ـــ تتلخص فى أن الوردانى شاب صغير جدا ، وربما كان به خلل عقلى • وفى الوقت الذى لم تظهر فيه أية اعتراضات على هذه التبريرات من جانب المسئولين فقد أدى كثرة الحديث حول هذا الموضوع الى أن أصبح القاتل بطلا شعبيا ووطنيا عظيما ــ ثم بلغ الأمر ذروته فى تأليف منظومة شعرية تمجد هذا العمل ، نشرت فى الصحف والمجلات المدرسية، مزينة بصورة الوردانى كبطل وزعيـــم وطنى ــ الأمر الذى ينجم عنـــه متـــاعب حقيقية فى الأقـــاليم • وقد انقضى الشهران ، بين وقوع الجريمة ، وبداية التحقيق فيها من جانب المسئولين ، مضـــت فى البحث عن شركان الوردانى ، وهـــذا فى حد ذاته أدى الى عـــدم جـــدوى مثل هذه الاجراءات • وقد اتخذ فى خلال هذه الفترة قرار الحكومة من أن كلمة الجمعية العمومية ، ستكون قاطعة فى مسألة قناة السويس ، والذى عرضه عليها أعضاء الحزب الوطنى لاضعاف الحكومة ، ودليل على الثقة بالنفس • وبالرغم من أن الوردانى قد اعتـــرف بجريمته بمحض ارادته فان الاعداد للدفاع عنه قد اتخذ بعناية فائقة • وفى بداية المحاكمة ، قدمت البراهين على أن بطرس غالى كان قد توفى ، ليس بسبب الاصابات التى سددها له الوردانى ، ولكن نتيجة لعملية جراحية قد أجريت له مؤخرا على يد أحد الأطباء الانجليز المشهورين ــ وتطلب ذلك أن تقدم الاثباتات من كلا الجانبين ــ وكان على ثلاث من القضاه دراسة القضية ــ ذلك لأن نظام المحلفين لايجرى العمل به فى مصر : قاض رئيس المحكمة أوربى ، واثنين آخرين من القضـــاه

المصريين كمستشارين [٢٠] قوبلوا جميعا بطوفان من التهديدات أرسلها لهم أصدقاء الوردانى • وبعد سماع التقرير الطبى ، أعلن رئيس المحكمة تأجيل القضية فى اليوم التالى ، وحدد لجنة من أحد المصريين واثنين من الانجليز ، لاعداد تقرير عن شهود الاثبات • على أية حال ، فان ذلك مثل جيد على قدرة الاجهزة المصرية على التملص من المسئولية والقائها على أطراف أخرى — فاذا كان التقرير الطبى قد أيد أن وفاة بطرس باشا كانت بسبب اصابته ، فان الدفاع سيعد العدة ليسقط المسئولية عن الوردانى بسبب الخبل وحالة الجنون التى يعانى منها والتى ورثها عن أسرته — ولايمكن أن تستأنف اجراءات نظر القضية قبل السابع من مايو المقبل — ومن الممكن فى خلال هذه الفترة أن ينبش قبر رئيس الوزراء الراحل • ولايعتقد أحد هنا أن الوردانى سوف يشنق•• وفى خلال هذه الفترة ، القلق على أشده ، والأقباط المصريون فى غاية العصبية • وفى خلال اليومين الأولين لبداية المحاكمة ، اتخذت احتياطات أمن مشددة غير عادية للحيلولة دون وقوع أية اضطرابات، خاصة بعد الهتافات العدائية التى أطلقها طلبة الأزهر فى الشوارع ضد الوجود الانجليزى • ويوجد تيار قوى بين الأوربيين الان يقرر أن روح التعصب الدينى والكراهية قد ازدادت حده عما كانت عليه فى أى وقت مضى منذ الثورة العرابية فى عام ١٨٨٢ — الاختلاف الوحيد ، هو أن شعار العرابيين كان (مصر للمصريين) ، أما اليوم ، فالمهيجون يحملون شعار (مصر للمسلمين) •

وبعد صدور حكم الاعدام على الوردانى — بيوم واحد — بعث القنصل الأمريكى بتقرير الى حكومته ، ذكر فيه أن اللجنة التى شكلت لفحص التقرير الطبى قد قررت التصديق على ما جاء به ، من أن الوفاة كانت نتيجة لطلقات ابراهيم الوردانى على القتيل — وفى اليوم التالى — ١٨ مايو — صدر قرار ادانة القاتل ، وأرسل لتنفيذ

---

(٢٠) كان رئيس المحكمة « دليروجلى » ، والمستشارين هما ، أمين على بك ، وعبد الحميد رضا بك •

حكم الاعدام • وأنه لمن الطريف ــ أن نشــير الى أن محمد بك فريد ، زعيم الحزب الوطنى ، قد غادر مصر الى أوروبا قبل انتهاء المحاكمة (٢١) ــ كما أنه من الجدير بالذكر أن الدفاع قد أستأنف الحكم بالنقض ، وقد يتم التنفيذ فى الأيام الأولى من شــهر يونيو • وبالرغم من أن الكثيرين هنا يعتقدون أن الوردانى قد يفلت من تنفيذ حكم الاعدام ، فان السير ألدون جورست قد أخبرنى أنه يعتقد أن محكمة النقض ستؤيد الحكم الصــادر بالاعدام على الوردانى ــ كما أنه مقتنع بأن الخــديوى لن يعفو عنه (٢٢) •

وبعد تنفيذ حكم الاعدام فى الوردانى ــ بيوم واحد أيضا ــ بعث القنصــل الأمريكى بتقرير ، جاء فيه : « •• وكما ســبق أن ذكرته من قبل ، فانه قد صــدر حكم الاعدام فى ١٨ مايو ــ لكن الحكــم اســتؤنف أمام محكمة النقض وقد وضــع الدفاع أحد عشر اعتراضات أمام هيئة المحكمة ، لعل أهمها ذلك الاعتراض الذى دفع به لطفى بك ، أحد أعضــاء هيئة الدفاع فى أثناء مرافعته ــ فقــد استمعت له هيئة المحكمة على مدى ســاعتين كاملتين فى الحادى عشر من يونيو ــ وطبقا للقانون المصرى ، يحق للوردانى مدة أسبوعين ، يعترض خــلالها لدى عدالة سمو الخديوى ــ لكن سموه كان قد غادر مصر لقضــــاء الصيف فى الخارج ، لذلك وقع عبء النظر فى ذلك الاعتراض على عاتق محمد ســعيد باشا ، رئيس الوزراء ووزير الداخلية • لكنه رفــض

---

(٢١) غادر محمد فريد مصر فى أوائل مايو ، قبل انعقاد مؤتمر بروكسل فى سبتمبر ١٩١٠ ــ وزار لندن ، حيث ألقى خطابا ضافيا أشار فيه الى حادث مقتل بطرس باشا ، قائلا : « لايجوز اتخاذ عمل ارتكبه فرد من أبناء الأمة ، وكفر عنه ، ذريعة لاتهام هذه الأمة كلها بالارهاب والفوضوية ــ ان الجرائم السياسية ترتكب كل يوم فى أوروبا وامريكا دون ان تتحرك لهــا الانسانية بأسرها .. ولم تفكر الأمم الأخرى فى احتلال بلادهم أو الاغارة عليهــا » .

(22) National Archives Microfilm Publications., p. cit., No. 4 (May 20, 1910) — Subject : (Trial of the Late Prime minister's Assassin).

العفو عن الوردانى ، أو حتى تخفيف العقوبة لذلك ، فقد تم تنفيذ حكم الاعدام على القاتل فى تمام الساعة السادسة من صبح يوم ٢٨ يونيو (الجارى) بسجن محكمة الاستئناف الوطنية بالقاهرة •

لقد أبرزت هذه القضية عدة ملاحظات : فقبل أن يمثل الوردانى أمام المحكمة فى أبريل الماضى ، اعتقد أقلية من الناس ، وطنيون وأجانب أنه سوف يعدم ، فى الوقت الذى كان فيه أعضاء الحزب الوطنى واثقون من أنه سيفلت من عقوبة الاعدام ، ولم يبذل الانجليز أى جهد لاخفاء شعورهم • لقد كان الاتجاه العام ، الذى يشارك فيه المقيمون الأجانب هو أن الوردانى سيقف أمام محكمة عسكرية ، ثم يعدم فى ميدان قصر عابدين فى اليوم التالى لمصرع بطرس باشا غالى • ومهما يكن من أمر ، فان السلطات الانجليزية ، والحكومة المصرية ، قررتا أن تتيح للوردانى الفرصة كاملة للدفاع عن نفسه ، وأن تتخذ كافة الاجراءات القانونية المتبعة فيما عدا يوم تنفيذ الحكم ، فقد منع مندوبو الصحافة من الحضور • وعلى الرغم من أن السير ألدون جورست ظل طيلة الوقت معتقدا أن الوردانى سيعدم ، فاننى ، مع بعض كبار موظفى الحكومة المصرية ، والرسميين الانجليز ، وحتى قبل تأجل جلسات المحكمة لبحث دلائل الاثبات بمعرفة اللجنة الطبية ، كنا فى غاية الضيق للنتيجة التى أسفرت عنها المحاكمة وكنا نرى ضرورة عقد مثل هذه المحكمة العسكرية • نقط أخرى — وهى أنه كان يجلس فى كرسى رياسة محكمة النقض ، المستر بوند ، الذى كان أحد أعضاء محكمة دنشواى الشهيرة ، والذى كان بطرس غالى من بين أعضائها أيضا ، والتى أصدرت حكمها فى الثامن والعشرين من يونيو (نفس تاريخ اعدام ابراهيم الوردانى) عام ١٩٠٦ — والذى كان يقضى بالاعدام على أربعة من المواطنين ، وبالسجن مددا مختلفة على عدد آخر لقتلهم ضابط انجليزى • وقد كان هذا واحدا من الأسباب التى أبداها الوردانى ، واعتبر بطرس غالى خائنا لوطنه ، ويستحق الموت • وقد نشط محامو الوردانى فى الاعتراض على تولى المستر

بوند رئاسة محكمة النقض ، باعتباره الزميل الأول لبطرس غالى فى محكمة دنشـــواى ، وأن ذلك مدعاة لأن ينحاز فى الحكم الى صــف زميله المتوفى ضد السجين (٢٣) .

كتب الوردانى ، بخطه ــ قبل اعدامه ــ اقرارا بأنه قد قتــل بطرس غالى لأنه خائن لوطنه ــ وأعلن بأنه غير نادم على فعلتــه ، لأنه خدم البــلاد . واذن ، فقد كانت هذه الجريمة ، جريمة سياسيةــ لكن الاستعمار لم يكن ليترك فرصـــة كهذه تفوته ، ليحاول بها الاجهاز على الحركة الوطنيـــة ــ فشنت الصحف الاستعمارية هجوما عنيفــا لاتهام الوطنيين بالتعصب ، فقالت « الجازيت » ، بأنه (حادث دينى)ــ وأشارت الى ماكان قد كتبته « اللواء » فى عام ١٩٠٨ من تهديد للاقباط ودعت الى ايجاد فرق من الاحتلال فى مدن الوجهين ، لأن الجــرائد « المتطرفة » تحرض على كراهية الأقباط والمسيحيين علنا . وقد ذهبت أغلب الصحف الاســتعمارية الى مثل هذا الاتجاه المحرض على الفتنةــ فدعت « ديلى جرافيك » الأقباط الى القيام بعمل يؤمنهم على أى طريق . وأعلنت « البورص » جهارا بأن بطرس قد قتل لأنه مسيحى .

وهكذا ، لم يمض الا قليــل ،حتى كانت البلاد تشـــــهد موجة من الفتنة والصراع الدينى لم تشـــهد لها مثيلاً من قبل ــ وأعــان الأقباط تأجيل مؤتمرهم المنشـــود فى فبراير ١٩١٠ ، والذى كان محددا لحل خلافاتهم الطائفية ، الى أجل غير مسمى . كما أعلنوا عن عزمهم على الالتجاء الى دولة قوية ، تكون عضـــدا لهم فى المستقبل ، ورفعوا أعلام الحداد السوداء فوق منازلهم ، وعلت أصواتهم بالتظاهر احتجاجا على الحـــادث ، وغلفوا الدعوة بطلب توخى الحكمة والاعتدال من المتظاهرين وهو أمر لم يكن ممكنا فى ظل صـــيحات الانتقام التى انطلقت

(23) National Archives Microfilm Publications., op. cit., No. 35 (June 30, 1910) — Subject : (Excution of the Prime Minister's Assassin).

والبرقيات التى تقاطرت من كل أنحاء البـــلاد ، منادية بالمواجهة المنظمة والشديدة مع المســلمين ، واعلان الحكم العرفى • وقد كان بعــض الأقباط ومن ورائهم الاســتعمار ، يعلمون جيدا أن هذه الجريمة سياسية وليست جريمة دينية ــ حتى أن المستر جراى ، اضــطر الى التصريح « بأن الحادث جريمة سياسية محضة » ــ لكنه ترك للجرائد الاستعمارية مهمة الاســتفادة من هذا الحادث ، كما ترك ذلك أيضا للمتعصــبين من الأقباط والعملاء ــ فشــدد هؤلاء حملتهم على الحزب الوطنى ، ومهدوا لسياسة أكثر ارهابا ، فقالوا بأن الخطر قادم ، وأن الحركة الوطنيــة قد انتشرت فشملت محامين ومهندسين وأطباء وطلاب وكتاب وصناع ، بسبب ســياسة اللين • وحاولوا أن يثيروا فى الخديوى النزعة الى الارهاب ، وقالوا ، أن المظاهرات ستمتد لتشــمل بعد النظار ، الخديوى نفســه •

والخلاصــة أن متعصبى الأقباط قد جعلوا من الحادث مأتمــا قائما ، ودعوة الى الثأر والانتقــام ، ونداء للاســتعمار للحــكم المباشر والغاء الجيش المصرى ، وزيادة قوات الاحتــلال ــ الأمر الذى أزعج أنصــار الخديوى ــ فنشرت « المؤيد » برقيات من الأهالى الأقبــاط والمسلمين ، باســتنكار هذه الدعــوة المفرقة ، لأن الدعوة للحــكم الاســتعمارى المباشر التى صـــدرت من الأقبــاط ، لا تلائم مصالح الخديوى (٢٤) •

على أن القنصــل الأمريكى بالقاهرة ، اتبــع أســلوبا آخر فى قياس مشاعر المصريين خلال تصاعد هذه الموجة من الفتنــة الطائفية ، مســتغلا فى ذلك أعضاء البعثة التبشيرية الأمريكية فى مصر ، وبعث الى حكومته يخبرها أنه « قد أرسل خطابا (دوريا) الى عشرين من الأعضاء البارزين للبعثة التبشيرية الأمريكية فى مختلف المناطق ، للافادة عن

(٢٤) مصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ، ص١١١ •

الأوضاع السياسية والدينية لدى جيرانهم » (٢٥) ــ كما ذكر أن هؤلاء الأعضاء يتمتعون بذكاء وافر ، وأنهم على اتصـــال دائم بالناس ، وآن معظمهم غير مقيدة أسماؤهم فى السفارة .

وقد جاء رد هؤلاء على خطاب القنصـــل الأمريكى ، شـــكل تقرير يتضمن انطباع كل منهم عن الحالة الســائدة فى منطقتــه ــ فعلى ســبيل المثال ، جاءه تقرير عميله فى أســيوط ، يقول :

« ان الاحتياطات قد اتخذت من جانب المسئولين والحكــام فى

(25) National Archives Microfilm Publications., op. cit., No. 651 (April 11, 1910) — Subject Political and Religious in Egypt).

وقد أورد القنصـــل ضمن تقريره الى الحكومة الأميكية ، نمــوذج للخطاب الدورى الذى أرسله لأعضاء البعثة التبشيرية فى مصر ، جاء فيه :

« سوف أسعد كثيرا ، فى الوقت الذى أتمكن فيه من خدمة حكومتنــا اذا أرسلت لى خطابا عاجلا ، تصف فيه حالة الشعور العام لدى جماعة المواطنين لديكم ؟

* هل هى نفس الحالة التى كانت عليها منذ سنوات ، أم أن شعور الكراهية بين الطوائف المختلفة قد ازدادت حدته مؤخرا ؟
* هل لديك أية دلائل تشير الى وجود نوع من التعصـــب ؟
* هل هناك زيادة فى الكراهية نحو الانجليز عما كانت عليه ؟
* هل توجد أعتقالات أو متاعب متوقعة اذا سارت الأمور على ماهى عليه الان ؟

ــ مع الشـــكر مقدما

ومن المدهش حقا ،أمرهذه البعثات التبشيرية الأمريكية ــ فمن خلال الوثائق العديدة التى تم فحصها ، والتى لايتسع المقام لعرض تفاصيلها ، يتبين أنها كانت تتخـــذ من الدين ستارا تخفى وراءه دوافع سياسية ــ وأن أعضاءها كانوا موزعين فى القطر فى طول البلاد وعرضها ، توزيعـــا يكاد يغطى جميع المناطق الســكانية . كما أن أفرادها كانت لهم بعض الحرف التى تتصل بالجماهير ، كالدين ، والطب ، والتدريس ــ وعن طريق هذا الاتصال بالناس ، ، كانوا يســتطيعون مد السفير الأمريكى فى القاهرة بأدق المعلومات وأوفرها ، واســتطاعت أمريكا بالتالى عن طريق هؤلاء ، معرفة مركز بريطانيا فى البلاد ، فى الوقت الذى كانت فيه ترقب كل حركتها.

الأقاليم لتهدئة حالات الكراهية التى ظهرت مؤخرا ، خاصة فى الأسبوعين الماضيين وبالذات فى أعقاب اغتيال رئيس الوزراء — وما زالت هناك بعض الفوضى تجتاح بعض الأماكن ، فى الوقت الذى تتخذ فيه بعض الاحتياطات ، حتى لاتزداد اشتعالا • وقد وصلتنا أخبار عديدة فى الأيام القليلة الماضية عن أشخاص مهددين بالقتل ، لكننا لم نسمع ، فيما عدا واحدة فقط بعيدة عن منطقتنا ، ان هوجم أى من هؤلاء المهددين ، وأن الحالة هادئة تماما • على أن الكلمات المعادية للانجليز قد ازدادت حدتها عما كانت عليه من قبل ، ونعتقد أن المتاعب ستعود مرة أخرى ، اذا لم تضع السلطات يدها على هؤلاء المثيرين للشغب ، خاصة أولئك المتعصبين من محررى الصحف ، التى يقرؤها ويناقش محتواها أعداد هائلة من الجهلاء الذين يستمعون الى طرف واحد فقط ، وأصبحوا ممتلئين بكراهية التعصب لكل ما هو أجنبى • وفى حالة وجود أحد الزعماء الدينيين ، تزداد نبرة « الحرب المقدسة » — ويكون ذلك فى دائرة محلية ، وليس بصفة عامة • وقد وصلتنا أنباء هنا ، تقول أن زعماء الحزب الوطنى فى القاهرة قد دعوا أفراد الحزب فى جميع المناطق لعقد مؤتمر اسلامى كبير — ونعتقد أن هذه الدعوة جادة •

ومن عضو البعثة فى « الفجالة » — بالقاهرة ، وصل الى القنصل الأمريكى تقرير ، يقول : « ردا على خطابكم للاستعلام عن الشعور القومى لدى السكان ، أود أن أشير الى أن أغلب اتصالى كان مع عينات من المسيحيين — ووجدت أن الاتجاه العام كان عدائيا من جانب قطاع من المسلمين نحو هؤلاء المسيحيين ،وأن هذا العداء قد زاد زيادة ملحوظة نتيجة للاحداث الأخيرة » •

ومن بنى سويف — جاء تقرير آخر يقول : « أن هناك اجماع عام واتفاق على كراهية العناصر المسيحية—حقيقة أنه لاتوجد أية فوضى أو اضطرابات حتى الان فى منطقتنا ، لكننا سمعنا عن وجود تهديد عظيم للاقباط فى الأرياف المحيطة بنا ، من جانب المسلمين ، والذى سينفذ

ضدهم اذا ما أعدم الوردانى — وبطبيعة الحال ، توجد كراهية كبيرة للانجليز ، خاصة من جانب الجرائد الاسلامية • ونحن هنا لم نصادف أية متاعب ، وجميع العناصر تعاملنا بالأدب — لكننى أعتقد أنه ستنشأ مثل هذه المتاعب اذا تهاونت الحكومة • ويعتقد الكثيرون أن ما أصاب الانجليز جاء نتيجة لموقف الحزب الوطنى ، وأظن أنه لو استطاع الوردانى الهروب بأى كيفية ، فان ذلك سيقود الأوضاع الحالية الى حافة الهاوية » •

ومن طنطا ، أرسل عضو البعثة يقول : « أستطيع أن أقرر لكم أن الوضع الحالى لم يسبق له مثيل ، ولم يصادفنى شبيه له على مدى العشرين عاما التى قضيتها بين المصريين •• فى المنازل ، وفى القطارات ، حيث أسافر أحيانا ، وفى المقاهى ، وفى النوادى — كل أصدقائى متفقون معى على أن الحالة لم تكن أبدا أسوأ مما هى عليه الان منذ (عصيان عرابى) — وتعتبر طنطا مرتع خصب لأى تعصب ، وأى اثارة كفيلة باشعالها كما كانت أيام عرابى بشكل مخيف •• ماذا نفعل ؟ — لا أدرى » (٢٦) •

ومهما يكن من أمر ، فانه يستخلص من هذه التقارير ، ومن غيرها — أنه لم تقع حوادث دموية ، أو اضطرابات تفضى الى فوضى شاملة فى النواحى المختلفة ، كما يحلو للكثيرين من الكتاب أن يصوروا الوضع العام فى البلاد فى أعقاب مصرع بطرس غالى — كل ما هنالك، أنه كان لدى المسيحيين شعور عام بالخوف من وقوع مثل هذه الاضطرابات حتى سرت اشاعات فى أنحاء متفرقة ، سمع عنها أعضاء البعثة التبشيرية الأمريكية (قريبة من ناحيتهم)— لكنها لم تتأكد لديهم •

(26) National Archives Microfilm Publications., Ibid.

على أن الملفت للنظر ، فى موقف الانجليز ، من هـذا النزاع الطائفى هو أن سـلطات الاحتـلال عمدت الى اقصاء كبار الموظفين ، من مسلمين وأقباط ، واحلال عناصر من جلدتهم فيها ، بحجـة عـدم كفاءة المصريين عموما لشـغل هذه الوظائف — وفى مرحلة تالية ، عندما بدأت نبرات التذمر تزداد حدة ، خاصة بين أوساط المثقفين ، ركز الانجليز على تعيين عدد من المسـلمين فى بعض هذه الوظائف بالتـدريج ، تحت شـعار (حق الأغلبيـة) — وذلك حتى تثور مشكلة اضطهاد الأقباط ، وينمو الاحسـاس الذاتى لدى كل من المسـلمين والأقباط — ثم يسعى الانجليز بعد ذلك لجذب بعض العناصر القبطية اليهم ، الى آن تثـور المشكلة من الجانب الاخر ، فيتدخل الانجليز لعلاجها لصـالح الأقباط ، والتظاهر بحمايتها من المسلمين • ولا شك فى أن هذه السـياسة البريطانية قد نجحت فى الوفاء بالغـرض المنشود وهو خلق حالة من التوتر بين المسـلمين والأقباط ، انعكست على صفحات الجرائد ، حيث لجأ كل فريق الى اتهام الاخر بالتعصب ، وطفحت الصحف بالمقالات المتطرفة والتعبيرات الحادة • وكانت صحيفتا (الوطن) و (مصر) تنفخان فى هذه الروح • ورغم أن بطرس غالى كان يعارض هـذا الاتجاه ، فان حادث اغتيـاله قد زاد من تـلاحم الصـفوف القبطية ، وبدأ الكثيرون منهم يزيدون على الكتابة فى الصحف القبطية ، الشكوى الى الصـحافة الانجليزية — فسـارعت بعض هذه الصـحف ، مثل (ديلى نيوز) و (ديلى كرونيل) — وهما من صـحف الأحرار ، الى تأييد فكرة عقد مؤتمر للأقباط لحل خلافاتهم الطائفية ، وتوحيد مواقفهم المتباينة — وهى الفكرة التى تأجل تنفيذها بسبب حادث اغتيال رئيس الوزراء • هذا بالرغم من أن ألدون جورست كان معارضا لفكرة عقد هذا المؤتمر ، ورأى أن الأقباط يسـعون الى الحصول على مكانة أكثر من حجمهم الحقيقى ، بالاضـافة الى أن حالة التوتر التى أعقبت اغتيال بطرس غالى من الممكن أن تتحول الى صدام خطير يهدد الأمن ، ويثير مشـاعر المسلمين ، ورغم هذه المعارضة التى أبداها

جورست لعقد المؤتمر ، الا أن الدوائر الانجليزية فى لندن حرصت على الاستفادة من هذه الفرصة ، وعدم اغضاب الأقباط ، فسمحت للحكومة المصرية بعقد المؤتمر ، بعد أن تعهد الأقباط بعدم حدوث شيء يؤدى الى الاخلال بالأمن ، وعدم التعرض للاوضاع السياسية القائمة فى البلاد • وعلى ذلك ، تولى مطران أسيوط وجماعة من أعيان الوجه القبلى ، الدعوة لعقد المؤتمر ، وتلخصت التوصيات التى انتهى اليها [٢٧] — فى طلب العطلة يوم الأحد بجانب الجمعة ، وأن تكون القاعدة للتوظف هى الكفاءة وحدها ، ووضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصرى فى المجالس النيابية • هذا فى الوقت الذى لم يتعرض فيه المؤتمرون من قريب أو بعيد لوجود الاحتلال ، أو حتى مجرد انتقاد لسياسته أو مطالبته بتحقيق وعوده [٢٨] •

كان انعقاد المؤتمر القبطى بأسيوط فى مارس ١٩١١ ، سببا فى بروز فكرة عقد مؤتمر اسلامى آخر فى شهر ابريل ١٩١١ ردا عليه — ولم يكن أمام الحكومة المصرية ، أو سلطات الاحتلال من حل ، سوى الموافقة عليه ، حتى توازن بين شعور أفراد الطائفتين — وبهذه الوسيلة يكسب الاحتلال الطرفين ، ويخسر الطرفان بعضهما • واذا كان الاحتلال قد استفاد من عقد المؤتمر القبطى والمؤتمر الاسلامى (الذى سمى بالمصرى فيما بعد) — كمؤتمرين انقساميين ، فانه استفاد بدرجة أكبر من المؤتمر الاسلامى • ذلك أن رئيسه — رياض باشا — وسكرتارية المؤتمر ، كانوا على اتصال دائم بنظارة الداخلية ، يطلعونها على برامجهم ، ويتلقون منها مشورتها ، بالنسبة للعديد من المسائل • هذا الى أن المؤتمر قد ضم كل الأحزاب اليه ، بما فيها الحزب الوطنى ، وخلت كلمات أعضائه فيه من كل مناوءة لسياسة الاحتلال ، بعد أن منعت نظارة الداخلية مناقشة أى مسائل سياسية بداخله •

---

(٢٧) دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٧٧ •
(٢٨) الرافعى ، المصدر السابق ، ص٢٩٣ •

ومهما يكن من أمر فقد نجحت سياسة الاحتلال فى الوقيعة ، وخداع الجماهير واجتذابها بعيدا عن الاهتمامات السياسية ، تحت ضغط الارهاب والقمع الادارى والقانونى — وأدت سياسة الفتنة الى ايجاد المبرر لخلق تنظيمات بوليسية ، أكثر خطورة على كفاح الوطنيين [٢٩] •

كما أثمر هذا الانشقاق أولى ثماره فى عام ١٩١٣ — عندما صدر القانون النظامى للجمعية التشريعية ، وتقرر فيه مبدأ (التمثيل الطائفى) — لتكريس الفرقة بين الأقباط والمسلمين — اذ نص على أن تقوم الحكومة بتعيين أربعة من الأقباط ، وثلاثة من عرب البدو — ونجحت سياسة الاحتلال فى الظهور بمظهر الحريص على صفوف الأقليات ، وتم اعداد قانون الهيئة التشريعية خفية عن الرأى العام ، الذى كان يطالب بانشاء « هيئة برلمانية ذات تكوين تمثيلى شامل ، واختصاص تشريعى مطلق) [٣٠] — ولكن الشعب لم يطلع على القانون الا بعد أن وقع عليه الخديوى عباس الثانى ، وبعد أن عقد هذا المجلس دورته الأولى ، تأجل انعقاده الى أجل غير مسمى • ثم قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، لتضع مصر كلها تحت الرقابة فى ظل الحماية البريطانية — حتى انتهت الحرب ، واشتعلت ثورة ١٩١٩ ، لتنقل الحركة الوطنية الى مسار جديد •

---

(٢٩) مصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ص١٢٠ •

(٣٠) جمال بدوى ، المصدر السابق ، ص٥١ •